خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء أمس:

التصديق على مشروع قرار جمهوري بشأن إنشاء إدارة عامة لشؤون اللاجئين

الموافقة على طلب تعديل موعد انعقاد المؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين إلى شهر أكتوبر المقبل 2009م

صنعاء/سبأ :

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس المجلس على مشروع القرار الجمهوري المقدم من وزير الداخلية بشأن إنشاء الإدارة العامة لشؤون اللاجئين، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لإصدار القرار.

وحددت المادة (2) من المشروع مهام واختصاصات الإدارة العامة، وأبرزها استقبال وإيواء اللاجئين وتوفير الحماية والرعاية المناسبة لهم، والإشراف الكامل على كافة شؤونهم، بما في ذلك إعداد سجلات خاصة بأسماء الوافدين والمقيمين منهم في الجمهورية، ومنح وثيقة اللجوء لكل من تقرر الاعتراف له بصفة اللجوء وغيرها من المهام المعززة للجوانب الإنسانية والإشرافية الخاصة باللاجئين .

كما وافق المجلس على البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين حكومتي الجمهورية اليمنية وجمهورية العراق للأعوام 2009-2012م، والذي يشمل التعاون في جوانب الإشراف المشترك على برامج الدراسات العليا وتبادل المدرسين الزائرين والعلماء والكتب والمراجع العلمية والأطروحات والدوريات والإصدارات والنشر وكذلك المشاركة المتبادلة في الفعاليات العلمية والثقافية فضلا عن تبادل المنح في المستويات التعليمية والأكاديمية.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية التعاون التربوي والتعليمي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ونظيرتها الصينية للأعوام 2009-2011م والتي تقضي بتبادل المنح الدراسية للطلاب في الجامعات اليمنية والصينية وكذا التعاون في مجالات البحوث العلمية واستقدام الأساتذة للتدريس في جامعات البلدين اضافة الى التعاون في مجال الانشطة المدرسية ودعم مدارس التعليم الاساسي والثانوي في اليمن بما في ذلك مساندة تعليم الحاسب الآلي وتبادل الخبرات.

كما تتضمن الاتفاقية تبادل المعلومات والبحوث التربوية والتعليمية في مختلف المجالات بما في ذلك التعاون بمجال التعليم المهني والصناعي وغيرها من المجالات المعززة للعلاقات والتعاون في قطاع التعليم.

وصادق مجلس الوزراء على مذكرة التفاهم في مجال التعليم العالي الموقعة مع حكومة ماليزيا للأعوام 2009 - 2014م والهادفة الى تعزيز وتطوير التعاون في مجال التعليم العالي وتبادل المعلومات ذات العلاقة بالنظام التعليمي ومعادلة الشهادات الاكاديمية بالاضافة الى الدرجات الخاصة بكل من البكالوريوس والدراسات العليا بهدف الاعتراف المتبادل بها.

وتنص المذكرة على تبادل الكادر الأكاديمي والمدرسين والمتدربين والخبراء والطلاب في مؤسسات التعليم العالي وكذا المعلومات حول نظام وهياكل التعليم العالي والبحث العلمي والاصلاحات والتقنيات التعليمية الجديدة والتدريب لكادر المعيدين والاساتذة الجامعيين وتقديم المنح وتبادل الأدبيات التعليمية ووسائل التدريس والمعلومات اضافة الى تنظيم المعارض والندوات ذات الصلة وتقديم المساعدات المتبادلة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم وغيرها من الجوانب .

واكد المجلس على ضرورة الاستفادة المثلى من تلك الوثائق بما يخدم العملية التعليمية ويعزز العلاقات الثنائية والتعاون المشترك بين اليمن وكل من العراق والصين الشعبية وماليزيا ، ووجه وزير التعليم العالي والبحث العلمي التنسيق مع الوزراء المعنيين لاستكمال الاجراءات القانونية والتنفيذية المتعلقة بالبرنامج التنفيذي واتفاقية ومذكرة التفاهم .

وناقش مجلس الوزراء مشروع قرار مقدم من وزير الاوقاف والارشاد بخصوص تشكيل واختصاصات لجنة اعداد الاستراتيجيات الوطنية للتربية والتعليم والثقافة والشباب والاعلام والارشاد وذلك بهدف تعزيز التنسيق والجهود التكاملية بين مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة المستهدفة تربية النشء وإعدادهم روحياً وأخلاقيا وعلميا وبدنيا وتأكيد مقدرتهم على تحمل مسؤولياتهم الدينية والوطنية الفردية والجماعية تجاه وطنهم وأمتهم .

وشكل المجلس على ضوء مناقشته لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية وعضوية وزراء الاعلام والشؤون القانونية والتربية والتعليم والشباب والرياضة والشؤون الاجتماعية والعمل والاوقاف والارشاد لدراسة الموضوع في ضوء استراتيجيات الشباب والنشء والتعليم القائمة ، على ان تقدم اللجنة الرأي الى المجلس بشأن تطوير تلك الاستراتيجيات وتحديث سياساتها وبرامجها الرامية الى اعداد النشء والشباب بكافة الجوانب.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الأشغال العامة والطرق حول زيارته الى دولة الكويت الشقيقة ونتائج مباحثاته مع المختصين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ورئيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمسؤولين في الصندوق بشأن عدد من المشاريع التي يساهم الصندوق في تمويلها في مجال الطرق والجسور.

واوضح الوزير أنه تم الاتفاق على آلية استكمال مشروع طريق ذمار الحسينية المقدمة من وزارتي الأشغال العامة والطرق والتخطيط والتعاون الدولي لتجاوز حالة التعثر عبر توفير الصندوق لمبالغ اضافية لتغطية الفجوة القائمة في التمويل وذلك لاستكمال المشروع في أسرع وقت ممكن ، مشيرا في نفس الوقت الى أن الصندوق وافق على استخدام المبلغ المجنب من التمويل الخاص بطريق سيحوت - نشطون والبالغ 35 مليون دولار لإعادة تأهيل وتوسعة مقطع نشطون في الغيظة وكذلك الحامي – سيحوت الى جانب اعادة ترميم مقاطع من طريق سيحوت نشطون المتضررة جراء كارثة الأمطار والسيول التي تعرضت لها محافظتا حضرموت والمهرة بالمنطقة الشرقية اواخر العام الماضي ، وكذا اعادة تأهيل جسور مدينة المكلا التي تضررت ايضا جراء تلك الكارثة الطبيعية .

واشار وزير الاشغال الى أنه ناقش ايضا مع المسؤولين في الصندوق الجوانب المتصلة بمشاريع الطرق الريفية لتأثيراتها الحيوية في التخفيف من الفقر وكسر العزلة وتسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية اضافة الى أهميتها في إفساح المجال امام التنمية المحلية في المناطق المستهدفة ، مبينا ان الصندوق ابدى اهتمامه بتلك المشاريع وأكد انه سيدرجها ضمن الأولويات في المخصصات التي تم الاتفاق عليها في اطار مؤتمر لندن للمانحين اضافة الى تأكيده على ضرورة تسريع انجاز الدراسات الخاصة بمشروع اعادة تأهيل وتوسعة طريق صنعاء – الحديدة تمهيدا للتنفيذ في ضوء التمويل المتفق عليه .

وثمن مجلس الوزراء الدور الريادي للصندوق العربي في دعم مسيرة التنمية في اليمن ، معربا عن تقديره لتفاعل الصندوق مع الآليات المقترحة من قبل وزارتي الأشغال العامة والطرق والتخطيط والتعاون الدولي ازاء تنفيذ تلك المشروعات لما تمثله من اهمية تنموية وخدمية .

ووافق المجلس على طلب وزير شؤون المغتربين بشأن تعديل موعد انعقاد المؤتمر العام الثالث للمغتربين اليمنيين من شهر سبتمبر الى شهر اكتوبر من العام الحالي وذلك بهدف إفساح المجال امام اللجنة التحضيرية لاستكمال الاجراءات التحضيرية والفنية.

واستمع مجلس الوزراء الى تقرير وزير الداخلية حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية وخاصة المستجدات المتعلقة بحادثة اختطاف وقتل ثلاث نساء هن ألمانيتان وكورية واختطاف ستة آخرين بصعدة الاسبوع الماضي وما نفذته الأجهزة الامنية من اجراءات في هذا المجال لضبط الجناة وكشفهم امام الرأي العام وتقديمهم للقضاء لينالوا جزاء ما اقترفته أياديهم الآثمة بالإقدام على مثل هذا العمل الاجرامي.

وجدد المجلس بهذا الخصوص إدانته الشديدة واستنكاره لهذا الفعل الاجرامي الشنيع المتنافي مع تقاليد وقيم مجتمعنا اليمني المعروف بسماحته وحسن تعامله مع الآخر بغض النظر عن دينه او موطنه ، مشيرا الى ما أبدته الفعاليات السياسية وكافة شرائح المجتمع من استنكار واستهجان لهذا العمل الاجرامي من خلال المظاهرات والمسيرات الحاشدة التي شهدتها عموم محافظات الجمهورية وفي المقدمة ابناء محافظة صعدة ، مؤكدا على ضرورة مواصلة جهود الأجهزة الامنية في كشف المقترفين لمثل هذه الاعمال الاجرامية ومن يقفون وراءهم.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الاسبوعي لوزير شئون مجلسي النواب والشورى حول سير تنفيذ الاجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب وذلك للثلاثة الأيام الماضية من الاسبوع الجاري ، حيث تضمن التقرير مشاريع القوانين وتقارير اللجان الدائمة التي ناقشها مجلس النواب خلال الفترة المذكورة ، موضحا أن اجمالي مشاريع القوانين والتعديلات المحالة الى اللجان الدائمة والمقدمة من الحكومة وصل الى 38 مشروعا الى جانب الاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية التي لازالت قيد الدراسة من قبل اللجان والبالغ عددها سبع اتفاقيات يضاف اليها ست اتفاقيات نفطية.

واطلع المجلس على التقارير المقدمة من وزير التربية والتعليم حول سير امتحانات الشهادات العامة الاساسية والثانوية للعام الدراسي 2008-2009م التي بدأت مطلع الاسبوع الحالي ، اضافة الى نتائج الملتقى التربوي للمراجعة السنوية المشتركة الخامسة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الاساسي التي عقدت يومي 2 و3 يونيو الجاري بصنعاء فضلا عن إيضاح مراحل الاعداد والتحضير لمشروع تطوير التعليم الثانوي والتحاق الفتاه الذي تم تدشينه من خلال مجموعة من الفعاليات والاجراءات الفنية على المستويين المركزي والمحلي بما في ذلك تحديد المديريات المستهدفة في المرحلة الاولى من المشروع لخمسين مدرسة.

كما اطلع على تقرير وزير الثقافة عن مهرجان الشعر الشعبي والوحدة الذي نظمته الوزارة يومي 17 و 18 يونيو الجاري بمشاركة 48 شاعرا وشاعرة من مختلف محافظات الجمهورية.

تجديد إدانة الحكومة لحادثة قتل واختطاف الأجانب بصعدة والتأكيد على مواصلة الجهود للكشف عن الجناة

تشكيل لجنة لدراسة مشروع الاستراتيجيات الوطنية للتربية والتعليم والثقافة والشباب والإعلام والإرشاد

إقرار (3) وثائق وقعتها اليمن مع العراق والصين وماليزيا للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي

تقدير عال لتفاعل وموافقة الصندوق العربي بالكويت على آلية استكمال عدد من مشاريع الطرق والجسور التي يمولها

مجلس الشورى يبدأ مناقشة تقرير حول الإدارة والنظام الصحي

التقرير أكد إشراك المجالس المحلية في عملية التقييم المستمر

صنعاء/سبأ :

بدأ مجلس الشورى أمس عقد أولى جلسات اجتماعه العاشر من دورة انعقاده الثانية للعام الحالي 2009، والمكرسة لموضوع الإدارة والنظام الصحي..الواقع والرؤية، برئاسة رئيس المجلس الأخ عبد العزيز عبد الغني.

وفي مستهل الجلسة رحب رئيس مجلس الشورى بأعضاء مجلس الشورى الجدد: راشد محمد ثابت، وفيصل محمود حسن علي، وعارف قائد شويط، وسيف محمد فضل العزيبي، مهنئاً إياهم بثقة فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

ثم قدمت لجنة الصحة والسكان تقريرها حول الموضوع الذي قام بقراءته رئيس اللجنة علي أحمد السلامي ونائب رئيس اللجنة عبد الولي أحمد سيف الشرجبي، وأعضاء مجلس الشورى: الدكتور أحمد محمد الأصبحي، وعلي عبد الله السلال، وفيصل محمود حسن علي، وعبد العزيز ناصر الكميم وإبراهيم عبد الله صعيدي.

واشتمل التقرير خمسة محاور بالإضافة إلى النتائج والتوصيات، استعرض من خلالها مفهوم النظام الصحي ومقوماته وهيكليته وموارده المتاحة، ومدى التأثير التي تحدثه تلك المقومات والموارد على الأداء الكلي للنظام، والموارد المتاحة التي يستند إليها النظام الصحي.

وأورد في هذا السياق تحليلاً لواقع النظام الصحي في اليمن، من خلال الوظائف التي يؤديها هذا النظام ممثلاً بوزارة الصحة العامة والسكان، والتي تشمل الخدمات الوقائية، والرعاية الصحية الأولية، وخدمة الصحة الإنجابية، والخدمات العلاجية، والتعليم والتدريب، والتخطيط الصحي والأبحاث والصحة الدولية.

واستعرض التقرير جملة التحديات التي تؤثر على كفاءة النظام الصحي في أداء تلك الوظائف.

كما استعرض التقرير الأدوار التي تقوم بها الوزارات والقطاعات الحكومية بما فيها المديريات الصحية ضمن السلطة المحلية، وكذا أدوار الهيئات والهياكل غير الحكومية في إطار النظام الصحي، والمخاطر المؤثرة في أدوار ووظائف تلك الجهات.

وتناول التقرير بالتحليل والتقييم واقع السياسة الصحية، باعتبارها جزءاً من سياسات التنمية الشاملة للدولة، من حيث كونها تعبيراً عن الأهداف الرامية إلى تحسين الحالة الصحية وترتيب الأولويات التي يُعنى بها النظام الصحي، ومن حيث استيعابها للمبادئ والأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة، فضلاً عن كونها المرجعية التي تستند عليها الخطط والاستراتيجيات المعتمدة في إطار النظام الصحي..متطرقاً في هذا السياق إلى المقومات الأساسية للسياسة الصحية، والتحديات المرتبطة بها.

وتطرق التقرير الى الإدارة وتأثيرها في النظام الصحي، باعتبارها عملية منهجية مستمرة للتخطيط والبرمجة والتنفيذ والتقييم، مبيناً أهمية الإدارة ومكوناتها، والتحديات المرتبطة بها.

وتناول تقرير اللجنة المختصة بالمجلس إدارة الموارد البشرية، مبيناً مفهومها وأهدافها، ووظائفها، والتحديات المرتبطة بها، لافتاً إلى أحد أهم وظائف إدارة الموارد البشرية والمتمثلة في تخطيط الموارد البشرية والتحفيز والتقييم، عارضاً بالتفصيل أهداف التخطيط والتحفيز والتقييم، وفوائدها والنظم المرتبطة بها.

كما تناول التقرير اقتصاديات الصحة والمرتبطة بكلفة الخدمات الصحية ومصادر تمويلها الحكومية، وبدائل التمويل المتاحة، من خلال أدوار الشركات والجمعيات والتجمعات الأهلية، ورسوم المنتفعين، فضلاً عن التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، والدعم الخارجي.

وخلص التقرير إلى جملة من التوصيات التي دعا من خلالها إلى إعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية لتحفيز دور الرعاية الصحية كمكون مهم في النظام الصحي، وتفعيل إدارة التدريب والتعليم المستمر في إطار النظام الصحي، وإنشاء مراكز رعاية للأمومة والطفولة في مختلف المحافظات، ودمجها في إطار برنامج الرعاية الصحية.

كما شدد على ضرورة إشراك المجالس المحلية في عملية التقييم المستمر للإدارة والنظام الصحي، وإعادة إعداد وتنظيم لائحة مشاركة المجتمع الصادرة بقرار عن مجلس الوزراء، بما يستجيب لمتطلبات الوضع الراهن ويكفل شراكة المجالس والمجتمعات المحلية.

وأوصى التقرير بإعادة هيكلة وزارة الصحة العامة والسكان وزيادة ميزانيتها، واعتماد الدرجات الوظيفية للوزارة في مختلف التخصصات الطبية، وإيلاء الاهتمام للبحوث الصحية والطبية، والعناية بتنمية الموارد البشرية وبالرصد والتقييم.

وسيجري أعضاء مجلس الشورى مناقشات حول التقرير في الجلسة التي يعقدها اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض في مستهل الجلسة محضر جلسته السابقة وأقره.

حضرا من الجانب الحكومي وكيل وزارة الصحة الدكتور ناصر محسن باعوم، ووكيل الوزارة لقطاع التخطيط الدكتور جمال ثابت ناشر، وعضو وحدة السياسات الصحية بالوزارة الدكتور أحمد محمد عقلان.